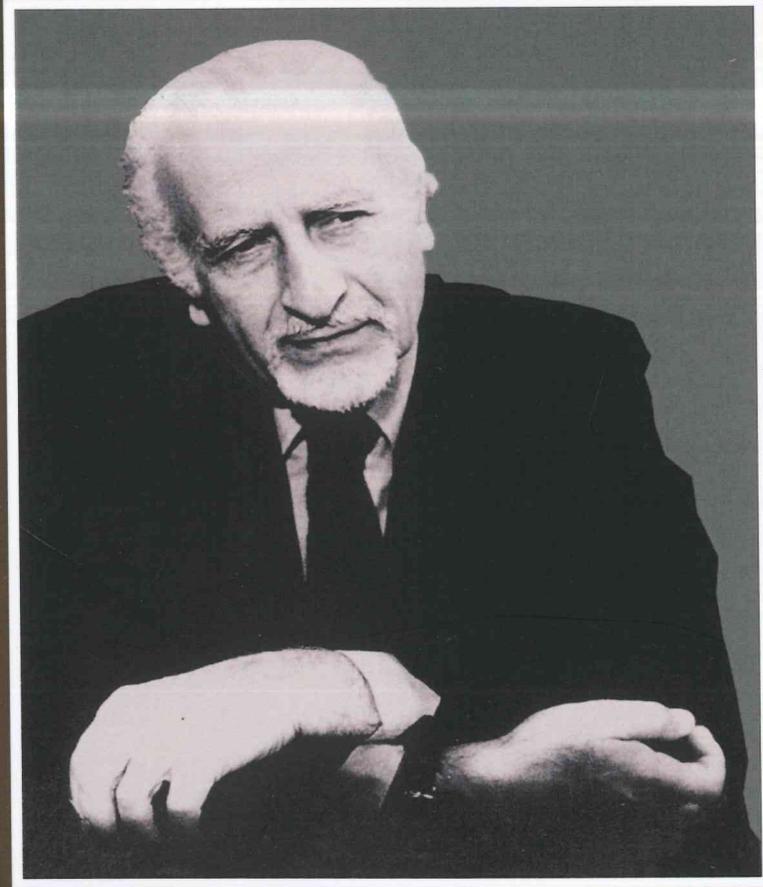




معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

## محاضرة يوسف صايغ التنموية

محاضرة يوسف صايغ التنموية هي محاضرة تثقيفية - توجيهية ترمي إلى إحياء ذكرى البروفيسور يوسف صايغ ودوره الرائد في دراسات التنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني. ويقوم بتنظيم هذه المحاضرة التخليدية معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)



تعقد المحاضرة هذا العام بدعم من

السيد عبد المحسن القطان



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

## محاضرة يوسف صايغ التنموية

يوسف عبد الله صايغ (1916-2004)

البروفيسور يوسف صايغ هو واحد من أبرز الاقتصاديين العرب في القرن العشرين، وكان ناشطاً سياسياً وباحثاً وشخصية وطنية بارزة، كرس تفكيره وكتابات النقدية لخدمة قضية شعبه. وكان رائداً في بحوث التكامل الاقتصادي العربي وآفاق التنمية المستدامة في فلسطين، مما مهد الطريق لتصبح هذه المواضيع تخصصات بحد ذاتها. ولقد عُرف باستقلاله الفكري ومواقفه المبدئية خلال وجوده كعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث لعب دوراً في بناء قدراتها في التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي. ولقد توج الأستاذ يوسف صايغ حياته المهنية ودوره الوطني بعمله الدؤوب في قيادة الفريق الذي قام بإعداد البرنامج العام لإنهاء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2000 بتكليف من منظمة التحرير الفلسطينية، الذي تم نشره في 1993.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

يكرس معهد ماس جهوده لإنتاج بحوث اقتصادية تحليلية عالية الجودة حول قضايا وسياسات التنمية في فلسطين. وتهدف أبحاث المعهد إلى المساهمة بدعم قرارات السياسة الاقتصادية وزيادة الوعي العام بالظروف والفرص الخاصة والإشكالية للتنمية الفلسطينية. ولقد كان البروفيسور يوسف صايغ عضواً في أول مجلس أمناء للمعهد.

### محاضرة يوسف صايغ التنموية

هي محاضرة اقتصادية حول قضايا التنمية الاقتصادية المختلفة، ترمي إلى إحياء ذكرى البروفيسور يوسف صايغ ودوره الرائد في دراسات التنمية والتطوير للاقتصاد الفلسطيني، يقدمها في كل عام واحد من أعلام الاقتصاد والتنمية. وتم لغاية الآن عقد المحاضرات التالية:

**المحاضرة الأولى في العام 2009** تم تنظيمها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وألقاها السيد جومو كوامي سندرارام، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية في منظمة الأمم المتحدة، وهو شخصية بارزة في اقتصاديات التنمية والناشط من أجلها، متحدثاً حول "إستراتيجية التنمية: دروس من الأزمة الاقتصادية العالمية".

**المحاضرة الثانية في العام 2010** ألقاها البروفيسور مشتاق خان، وهو محاضر في الاقتصاد في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية-جامعة لندن، وهو عضو في لجنة الخبراء في الإدارة العامة التابعة للأمم المتحدة. متحدثاً حول "إستراتيجيات بناء الدولة في مرحلة ما بعد أوصلو ومعيقاتها".

**المحاضرة الثالثة في العام 2011** ألقاها البروفيسور عصام شحرور، وهو محاضر في الهندسة المدنية والحضرية في جامعة العلوم والتكنولوجيا-ليل، فرنسا. وكان عنوان المحاضرة "مجتمع المعرفة: التحديات والفرص للتنمية الاقتصادية والإقليمية - دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي".

**المحاضرة الرابعة في العام 2012** ألقاها الدكتور جورج العبد، مستشار ومدير قسم أفريقيا والشرق الأوسط في معهد التمويل الدولي-واشنطن، وهي بعنوان "الاقتصاد السياسي للتغيير في العالم العربي".

**المحاضرة الخامسة في العام 2013** ألقاها البروفيسور روبرت ويد، أستاذ الاقتصاد السياسي والتنمية، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهي بعنوان "السياسة الصناعية الجديدة: الدولة الريادية كعنصر مكمل لأصحاب المشاريع الخاصة".

**المحاضرة السادسة في العام 2014** ألقاها البروفيسور مائياس فايتير، أستاذ الدراسات التنموية في جامعة هومبولدت في برلين-ألمانيا، وهي بعنوان "نموذج ثلاثي المستويات للتغير الاجتماعي: تحليل وتصميم مسارات التحول الاجتماعي".

**المحاضرة السابعة في العام 2015** ألقاها البروفيسورة جياتي غوش، أستاذة الاقتصاد في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، كلية العلوم الاجتماعية، في جامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي-الهند، وهي بعنوان "اتفاقيات التجارة وتأثيرها على المشروع التنموي".

**المحاضرة الثامنة في العام 2016** ألقاها البروفيسور عاطف قبرصي، أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد، جامعة ماكماستر، كندا، وهي بعنوان "التنمية العربية العصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس".

**المحاضرة التاسعة في العام 2017** سيلقيها البروفيسور هاينر فلاسيك، جامعة هامبورغ، ألمانيا، والمدير السابق لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وهي بعنوان "السياسة الاقتصادية في عصر جديد من الليبرالية - إعادة التفكير جذرياً أمر لا مفر منه".



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

## يوسف عبد الله صايغ (1916-2004) سيرة حياة

ولد البروفيسور يوسف صايغ عام 1916 في البصة في الجليل الفلسطيني، وعاش وعمل في فلسطين منذ 1925 حتى النكبة عام 1948. حصل صايغ على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 1937 ودرجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت ثم حصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي عام 1957 من جامعة جونز هوبكنز. وخلال عمله في القدس ألف الأستاذ يوسف صايغ عام 1946 دراسة عن "الأرض العربية في فلسطين" وهي دراسة تم تضمينها في التقرير المقدم إلى اللجنة الأنجلو-أمريكية لاستنقضاء الحقائق، وفي هذه الدراسة وضع نظاماً مبتكراً لتقييم أسعار الأراضي. وفي السنة التي سبقت النكبة تم تعيين يوسف صايغ مديراً لـ "بيت المال" (الخزينة الوطنية)، حيث ابتدع نظاماً مبتكراً يجمع بين ضريبة الأفراد وضريبة الدخل.

أصبح الدكتور صايغ عند عودته إلى الجامعة الأمريكية في بيروت أستاذاً للاقتصاد بين العام 1957 وحتى 1974. وخلال هذه الفترة كان أيضاً أستاذاً زائراً في جامعات هارفارد ووينستون وكسفورد. عمل البروفيسور صايغ عقب ذلك مستشاراً لعدد من المنظمات الاقتصادية، مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، ومركز أكسفورد للطاقة. كما كان يوسف صايغ عضواً مؤسساً لمركز دراسات الوحدة العربية ومندوب الفكر العربي ومندوب البحوث الاقتصادي.

كان البروفيسور يوسف صايغ عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني منذ إنشاء منظمة التحرير عام 1964. وانتخب عضواً في لجنيتها التنفيذية عام 1968-1969. كما أسس يوسف صايغ مركز التخطيط الفلسطيني التابع للمنظمة وكان أول مدير للمركز في الفترة بين 1968-1971. ثم أصبح مديراً للصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير وعضواً في اللجنة التنفيذية مرة ثانية بين الأعوام 1971-1974. وفي السنوات بين 1990 وحتى 1993 شكل الأستاذ يوسف صايغ فريقاً من الاقتصاديين والخبراء الذي قام تحت إشرافه بإعداد "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2000"، وهو البرنامج الذي هدف إلى توجيه عملية بناء الاقتصاد الفلسطيني الجديد الذي كان يفترض ان ينبعث بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي وأثر عملية السلام في الشرق الأوسط.

تمحورت كتابات الأستاذ يوسف صايغ حول تحديات التنمية في دول العالم الثالث، والعالم العربي على وجه الخصوص. ولقد كتب كذلك عن اقتصاديات النفط وحول آفاق التكامل الاقتصادي العربي وقطاع الأعمال اللبناني ومواضيع غيرها. هذا بالإضافة إلى ما يزيد على سبعين مقالة باللغة العربية والإنجليزية، كما نشر الأستاذ يوسف صايغ 28 كتاباً نخص بالذكر منها المؤلفات التالية لما ساهمت به من فتح آفاق جديدة:

- ✧ الأثر الاقتصادي لمشكلة اللاجئين العرب على لبنان وسوريا والأردن (1955).
- ✧ الاقتصاد الإسرائيلي (بالإنجليزية عام 1963 وبالعربية عام 1966).
- ✧ الريادة في مجال الأعمال في لبنان: دور الريادي في الاقتصاديات النامية (1962).
- ✧ اقتصاديات العالم العربي (1978).
- ✧ محددات التنمية الاقتصادية العربية (1978).
- ✧ النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات (1981).
- ✧ الاقتصاد العربي: الأداء الماضي وآفاق المستقبل (1982).
- ✧ سياسات النفط العربية في السبعينات (1983).
- ✧ المقومات الاقتصادية لدولة فلسطين المستقلة (1991).
- ✧ التنمية المستعصية: من التبعية إلى الاعتماد على الذات في المنطقة العربية (1991).



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

## محاضرة يوسف صايغ التنموية 2017

### "السياسة الاقتصادية في عصر جديد من الليبرالية -

### إعادة التفكير جذرياً أمر لا مفر منه"

يقدمها

البروفيسور هاينر فلاسيك، جامعة هامبورغ،  
المدير السابق لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في  
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

#### ملخص المحاضرة

لقد أدت العولمة على مدار الثلاثين السنة الماضية إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين مختلف أقطار العالم بشكل أكبر من أي وقت مضى. بيد أن المجتمع الدولي قد فشل في وضع قواعد ومبادئ فعالة لتنظيم هذا الاقتصاد العالمي الموحد. ومع غياب القواعد والتنظيمات المناسبة، أصبحت القوى الاقتصادية تهيمن على مصلحة المجتمع ككل. كما أن غياب قوانين الدولة على الصعيد العالمي عمل على تقويض أسس الديمقراطية على المستوى الوطني؛ فالمنافسة بين الدول تتداخل مع التنافس بين الشركات، الأمر الذي أفسح المجال لسيادة قانون الغاب عوضاً عن تعزيز وتبني حقوق متساوية لجميع الأمم.

- إن تحقيق الرفاهية والازدهار للجميع ليس ممكناً فقط؛ بل هو ضرورة للاقتصاد لكي يسير بشكل جيد وفعال. لكي يحقق اقتصاد السوق تفوقه الناتج عن التقدم التكنولوجي، يجب أن تشارك جميع فئات المجتمع في نتائج الجهود المشتركة لرأس المال والقوى العاملة. فهذا ليس مجرد شأن اجتماعي، بل هو ضرورة اقتصادية؛ إذ يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي المستقر والمتوازن أن تتناسب الزيادات في الدخل لجميع فئات المجتمع مع المكاسب التي تحققت من الزيادة في الإنتاجية.

- إن الديمقراطية لا يمكن أن تؤدي دورها إلا من خلال توزيع متوازن للسلطة والقوة بين الفئات الاجتماعية كافة، وذلك في السياسة كما هو الحال في الاقتصاد. كما أن التركيز المفرط للقوة الاقتصادية يؤدي إلى تقويض دعائم الديمقراطية من خلال جماعات الضغط وغيرها من الآليات. لذلك، يجب أن تظل العمالة الكاملة هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومات كهدف لا يمكن التنازل عنه أو التفاوض فيه. حيث أنه في سوق العمل، والذي يعتبر الأهم بين جميع الأسواق، لا يمكن ضمان تحقيق توازن القوى إلا في ظل تحقق العمالة الكاملة. و فقط عند استيفاء هذا الشرط ووضع سياسة عامة فعالة لإعادة التوزيع، يمكن تجنب التركيز المفرط للقوة الاقتصادية والذي يميل إلى تشويه نتائج النهج الديمقراطي.

- تحتاج فئة الشباب بشكل خاص إلى توجيهات تعليمية ومهنية فعالة. حيث تسبب نسبة البطالة المرتفعة بين الشباب إحباطاً كبيراً، وتعمل على توفير بيئة خصبة للتطرف السياسي. إن التطورات الأخيرة في بعض بلدان جنوب أوروبا والتي نجمت عن استمرار ضغوط الدائنين على حكومات هذه البلدان غير مقبولة ولا يمكن السكوت عنها من الآن وصاعداً. فعندما تصل نسبة

البطالة بين الشباب في المجتمعات الغنية، وكذلك في العديد من المجتمعات الفقيرة، إلى حدود 50%، فإنه من الجلي هنا بأن نظام الضوابط والتوازنات لا يعمل في أسواق هذه الدول.

- من الضروري أن يُراعي تصميم السياسات الاقتصادية القيود البيئية التي تعيق النمو. يتطلب التغيير الهيكلي البيئي السليم وجود دولة مختصة، خاصة من البلدان التي كان للنشاط الاقتصادي فيها الأثر الأكبر على البيئة. كما يجب العمل على إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي بطريقة محاوية للفقراء تدعم خلق فرص للعمل وتضمن تحقيق التنمية المستدامة لجميع الشعوب.



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)



البروفيسور هاينر فلاسبيك

جامعة هامبورغ،

المدير السابق لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

البروفيسور هاينر فلاسبيك يعمل حالياً محرراً لمجلة (Makroskop)، وهي مجلة إلكترونية بالاشتراك تعمل على تقديم تحليلات في الاقتصاد الكلي. يقوم البروفيسور فلاسبيك بتقديم الاستشارات للحكومات، الأحزاب السياسية، والمؤسسات المصرفية وغيرها فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد الكلي. كما عمل سابقاً وخلال الفترة من 2003 إلى 2012 مديراً لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). حيث كان المؤلف الرئيسي ورئيس فريق البحث المسؤول عن إعداد تقرير التجارة والتنمية الذي يصدره الأونكتاد.

شغل البروفيسور فلاسبيك عضوية العديد من المنتديات الدولية التي تتعامل مع القضايا التنموية المحتملة أو مع مواضيع وقضايا هامة تواجه الاقتصاد العالمي. كما كان مفوضاً عن الأونكتاد في اجتماعات وزراء مالية مجموعة العشرين أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة. كما قام بتأليف العديد من الكتب والمقالات المتعلقة بقضايا الاقتصاد الكلي، خاصة فيما يتعلق بالشؤون المالية والنقدية العالمية والأزمة الاقتصادية في أوروبا. حالياً، يقوم البروفيسور فلاسبيك بتدريس الاقتصاد الكلي في جامعة هامبورغ.

قبل انضمامه إلى الأونكتاد، عمل السيد فلاسبيك كعضو في المجلس الألماني للخبراء الاقتصاديين في فيسبادن خلال الفترة 1976 إلى 1980، تلا ذلك عمله في وزارة الاقتصاد الاتحادية حتى كانون الثاني 1986. كما كان كبير الاقتصاديين في المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية بين 1988 و1998، ووزير الدولة (نائب الوزير) من تشرين الأول 1998 إلى نيسان 1999 في وزارة المالية الاتحادية المسؤولة عن الشؤون الدولية، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي.

تخرج من جامعة سارلاند (Saarland) في نيسان 1976 بتخصص الاقتصاد. كما حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة برلين الحرة، ألمانيا في تموز 1987. وفي عام 2005، تم تعيينه أستاذاً فخرياً في جامعة هامبورغ.



## يوسف صايغ ومآثره في التكامل الاقتصادي العربي

ليلى فرسخ<sup>1</sup>

كان يوسف صايغ اقتصادياً تنموياً من الطراز المميز، وقومياً عربياً عميقاً حين قال منذ 1961 أن التنمية ليست ثراءً ونمواً فحسب بل هي "توزيع أفضل للدخل وزيادة الرفاه للجماهير". وأضاف أنه حينها فقط "يمكن أن يقال أن مجتمعاً ما قد حقق التنمية بالمعنى الكامل من حيث شمولية التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ذلك لان محتوى التنمية هو محتوى اجتماعي وسياسي وتقني بمقدار ما هو اقتصادي". ولقد رأى صايغ التنمية مسعىً فردياً كما هي مشروعاً وطنياً/ جمعياً على حد سواء للوصول إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي. إن التنمية بنظر يوسف صايغ هي عدالة اجتماعية وتوزيع للثروة، وهو مفهوم أكثر شمولية وأوسع مما هو شائع اليوم بأن النمو الاقتصادي يؤدي تلقائياً إلى تحسين حال الفقراء.

كان البروفيسور صايغ مهتماً بالتنمية المستدامة، أو ما كان يعرف حينها بالنمو المتوازن. وفي وقت كان فيه كبار اقتصاديي التنمية، أمثال روستو Rostow وغيره، يؤكدون على أهمية النمو الصناعي في الدول النامية، كان صايغ يركز على أهمية التطوير الزراعي. ومثله مثل آرثر لويس من قبله، فقد كانت حجته أن الزراعة لا تلعب دوراً في توفير الغذاء للسكان فحسب بل أيضاً في توفير المدخرات الضرورية للاستثمار في الصناعة. وفوق هذا كله فإن النمو الزراعي يعتبر مركزياً في عملية توزيع الثروة على الفقراء وبالتالي خلق مجتمع أكثر عدالة ومساواة. هذا ولم يتوان الدكتور صايغ عن الدعوة إلى الإصلاح الزراعي، وجادل ضد الاعتماد على قوى السوق وحدها لدفع الإنتاجية الزراعية والرفاه الاجتماعي.

ركز صايغ في كتاباته حول اقتصاديات النفط في الدول العربية على ضرورة التنمية المتكاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى ضرورة استثمار عائدات النفط لتطوير قطاعي الصناعة والقوى العاملة في هذه الدول. وأعرب عن أسفه لفشل الدول العربية المنتجة للنفط في تنويع إنتاجها الاقتصادي وخلق قوة عمل منتجة بدلاً من المجتمع الاستهلاكي وعن إحجامها عن الاستثمار في التكامل الاقتصادي مع الدول العربية المجاورة.

وعندما تناول سبل تحقيق التنمية دافع يوسف صايغ عن التنمية التي تقودها الدولة. وكان يعتقد، مثل أكثر المفكرين في مجال التنمية في الخمسينيات والستينيات، بأن قوى السوق لا يمكنها تحقيق النمو العادل والمستدام من تلقاء نفسها. وكان مدركاً للتحديات الخاصة التي تواجه دول العالم الثالث والتي تأخرت في التصنيع فباتت تواجه منافسة دولية أشد ممن سبقهم لذلك. وأوضح صايغ كذلك أن الدول النامية تواجه مشاكل داخلية أكثر صعوبة بدءاً من مقاومة القيادات التقليدية للتغيير، مروراً بمعدلات النمو السكاني السريع، والمطالب الشعبية القوية بإعادة توزيع الدخل. كما أكد على أنه ليس من السهل التوفيق بين هذه الاحتياجات المتعارضة عبر آليات السوق.

<sup>2</sup> هذه مقاطع من دراسة عن الدكتور يوسف صايغ أعدتها الباحثة بعنوان:

"Development and Occupation: Revisiting Palestinian Economy in Light of Yusuf Sayigh's Legacy", in Michael Hudson (ed.), *Palestine and the Palestinians Today*, (London: Routledge, forthcoming 2010)

وبصفته من مفكري ومناصري العالم الثالث رأى يوسف صايغ أن للوطنية دوراً أساسياً كفكر وسياسة في تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من إدراكه أن التنمية التي تقودها الدولة قد تذهب باتجاه خاطئ، نظراً لأنها تعزز المحسوبية وعدم الكفاءة، إلا أنه كان يعتقد بأنه يمكن لقيادة وطنية مسؤولة وخاضعة للمحاسبة أن تمنع الفساد وتضمن أن تكون التنمية عادلة ومستدامة. كما رأى يوسف صايغ أنه لا يمكن الفصل بين التنمية والديمقراطية لأن التنمية تستدعي وجود قوى معارضة مسؤولة ونشطة. ولكن مذهبه المثالي وآماله في الستينيات اصطدمت في السبعينيات بفشل قادة الدول المنتجة للنفط بأن يكونوا أصحاب رؤية واضحة ويتجنبوا السقوط في فخ الاقتصاديات الريعية. ولقد أبدى يوسف صايغ أسفه على محدودية المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار مما كان له الأثر في حرمان الشعب من مساهمة قياداتهم فيما يتعلق بوعود التنمية.



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

## يوسف صايغ ومآثره في اقتصاديات التنمية في فلسطين رجا الخالدي<sup>1</sup>

من بين مساهمات يوسف صايغ في الفكر التنموي الفلسطيني هناك مفهومين بارزين في أعماله حول هذا الموضوع. وفي كلاهما، فإن تناوله للحقائق الأساسية حول العلاقة بين التنمية والسيادة والحرية تنطبق على أي شعب، بإطار دولة أو بدونه، يناضل لبلورة رؤية لتقرير مصيره الاقتصادي في عالم يتزايد فيه الانفتاح والترابط الاقتصادي. وفي السياق الفلسطيني ما زالت أفكاره صامدة وملائمة مع مرور الزمن والتجارب الفعلية في مجال السياسة الاقتصادية.

لقد نشر أول تحليل معمق للأستاذ صايغ حول الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال في منتصف الثمانينات. وكان قد تميز فكره منذ ذلك الحين بالإصرار المتواصل على عدم توافق التنمية مع الاحتلال الأجنبي وهو القائل "إن الاحتلال الطويل المدى يخلق أرضية معادية للتنمية". وقد تكون فلسطين شهدت بعض النمو الاقتصادي تحت الاحتلال بعد عام 1967 إلا أن صايغ كان أحد القائلين الذي أشاروا إلى أن هذا النمو وحده لا يساوي التنمية. وفي حين اعتقد بعض الاقتصاديين الفلسطينيين وبعض المنظمات غير الحكومية أنه قد يكون هناك مجالاً للتنمية تحت الاحتلال لم يكن صايغ ليقنع بذلك. وكانت المقاومة التنموية والصمود بالنسبة له هي السياسة الأفضل والأكثر جدوى في غياب السيادة الوطنية. "إن النكهة حول إمكانية تحقيق التنمية في الأراضي المحتلة لهو تمرين عقيم، حيث أنه لا يمكن إلا بعد زوال الاحتلال السعي بدرجة مقبولة من الأمل لوضع وإتباع تصور تنموي وطني متكامل ونشط".

انه لمن المؤسف حقاً أن هذه الحكمة لم تترجم في رؤية وسياسة اقتصادية ملموسة في فلسطين بعد توقيع اتفاقيات 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. بل على العكس من ذلك فقد أهمل كثير من صانعي القرار والاقتصاديين والمنظمات الدولية الدروس المستفادة من العقدين السابقين تحت الاحتلال. واستمر هؤلاء بإتباع مفاهيم وأطر هشة في إدارة التنمية تحت الاحتلال.

وفي هذه الأثناء أنهى صايغ أعظم إنجازاته وهو إعداد "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2000" الذي صدر عن منظمة التحرير الفلسطينية. وكان هذا المشروع الطموح والذي لا يمكن إلا لشخص بمؤهلاته الوطنية والفكرية أن يقوده، هو "الخطة الأساس التي تم نسخها، وإن كان بشكل صوري فقط، من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في السنوات التالية وبصيغات مختلفة بدءاً من "خطة التنمية الفلسطينية" في منتصف التسعينات وحتى "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية" في 2010. وخلافاً لهذه الخطة التي كانت تهدف للتوفيق بين احتياجات السلطة الوطنية للتمويل وأولويات المانحين في عملية إعادة الإعمار، فإن الخطة الأصلية عبرت عن رؤية وطنية إستراتيجية متساقطة مع برامج قطاعية مترابطة وشكلت بياناً للمبادئ والممارسات الاقتصادية المتعلقة بشكل مباشر باحتياجات اقتصاد منبعث بعد احتلال مطول.

<sup>1</sup> عضو مجلس أمناء معهد ماس

ومن بين الملامح المميزة لخطة التنمية الأصلية أنها دعمت التقاليد الفكرية التي أرساها الأستاذ صايغ والحفائق السياسية الأساسية التي سبق له التعبير عنها. هذا ولاحقاً لرؤيته السابقة حول الاحتلال والتنمية، فقد سعى صايغ لتعريف مبادئ وأسس الجدوى الاقتصادية أو ما أطلق عليه اسم "مقومات" التنمية الفلسطينية. وهنا أيضاً لم يترك مجالاً للارتباك إذ بالرغم من "ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني" الموروثة من اتفاقيات أوسلو فإنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين إلا عبر تحقيق السيادة، وحتى ذلك الحين فإنه لا يمكن توجيه الاقتصاد نحو السيادة والتنمية إلا بإتباع برنامج وطني وسياسة ابتداعية لإعادة هيكلة وبناء الاقتصاد.

إن هذه الرؤية الجلية جداً والمهملة من قبل صانعي القرار بالرغم من ذلك خلال ما يزيد على العشرين سنة الماضية منذ طرحها هي بمثابة الميراث الباقي ليوسف صايغ في ميدان فكر التنمية الاقتصادية الفلسطيني. وعلى مدى سنوات الحكم الذاتي التي سبقت انتفاضة الأقصى ومنذ بدء الاستعدادات التجريبية لإقامة الدولة فإن العبرة الأكثر أهمية ليوسف صايغ ما زالت تنتظر الإدراك والتقدير.